

تمديد جديد للمحادثات المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني(*)

جورج بيركوفيتش

نائب رئيس الدراسات في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

مقدمة

ينبغي لواشنطن وحلفائها مواصلة دبلوماسية الصبر على الصعيد الاستراتيجي ما لم تستأنف إيران أنشطة نووية استفزازية.

وافقت إيران والقوى العالمية على تمديد المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني بعد أن تبين أن التوصل إلى اتفاق شامل صعب المنال مع دنو الأجل الأخير للمحادثات. يفضل جورج بيركوفيتش في برنامج سين وجيم المرحلة التي تقف عندها المحادثات ويحلل ما ينتظرها في المستقبل. يقول بيركوفيتش إنه ينبغي لواشنطن وحلفائها مواصلة دبلوماسية الصبر على الصعيد الاستراتيجي ما لم تستأنف إيران أنشطة نووية استفزازية.

- ما هي أسباب عجز الطرفين عن التوصل إلى اتفاق شامل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر؟
- ما هي تفاصيل إطالة المفاوضات مدة سبعة أشهر؟
- ما هو ردّ الفعل المرجّح من جانب الكونغرس الأمريكي؟ هل تضاف عقوبات جديدة؟
- كيف سيردّ المتشدّدون في إيران وهل يكون لذلك ارتدادات على المفاوضات؟
- ما هي فرص التوصل إلى اتفاق بحلول الأجل التالي؟
- ما هي المخاطر المترتبة على عدم إبرام اتفاق آخر الأمر؟

(*) في الأصل نُشرَ هذا التقرير عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بعنوان: «Iran, Nuclear Talks Extended, Again,» Carnegie Endowment for International Peace (25 November 2014), <<http://carnegieendowment.org/2014/11/25/iran-nuclear-talks-extended-again>>.

أولاً: أسباب عجز الطرفين عن التوصل إلى اتفاق شامل بحلول ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ما هي النقاط الأساسية العالقة؟

تنتهج إيران من جانب، والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا والصين وألمانيا من جانب آخر، طرائق مختلفة تماماً في المفاوضات.

لطالما اعتبرت الدول الأطراف (الدول ١٠٥) القضية بأنها مسألة امتثال: خرقت إيران بشكل سافر القواعد التي تستلزم الشفافية في برنامجها النووي، وأجرت تجارب توحى بأنه ليس مخصصاً على سبيل الحصر لأغراض سلمية بخلاف متطلّبات معاهدة عدم الانتشار النووي. لذلك، يتعيّن على إيران اتّخاذ خطوات ليتكوّن لدى المجتمع الدولي ثقة بأن برنامجها النووي (على انتهاكاته للقواعد) سيكون مخصصاً لأغراض سلمية على سبيل الحصر في المستقبل.

جادلت إيران بأن القواعد تطبّق بطريقة غير منصفة وأنه لن يمكن التوصل إلى حل للوضع من دون مساومة تجعل طهران على قدم المساواة مع الدول الأخرى عوضاً من أن تكون موضوع امتثال للمعاهدة. وبعد أن عانت إيران عقوبات دولية شديدة، وعزلة، وعمليات خفية استهدفت علماءها ومنشآتها، يصرّ قادتها على أنها لن تتخلّى عن القدرات التي طوّرتها، وأهمّها تخصيب اليورانيوم.

حقّقت إيران مكاسب عظيمة في هذه العملية إلى حدّ أن مجموعة الدول الأطراف ١٠٥ باتت مستعدة الآن للقبول باستمرار بعض أنشطة التخصيب وأنشطة نووية أخرى طالبت القوى العالمية من قبل إيران بوقفها.

أشدّ الخلافات إثارة للجدل تحديد قدرات التخصيب التي سيتعيّن على إيران تعطيلها، ونطاق القدرات التي سيُسمح لها بالاحتفاظ بها. وفي شأن متّصل، اختلف الأطراف حول مدّة بقاء القيود على الأنشطة الإيرانية. تبقى التفاصيل بعيدة من الرأي العام، لكن يظهر أن الدول ١٠٥ مصرّة على ألا تشغّل إيران نحو ١٠٠٠٠ جهاز طرد مركزي جمعتها إيران وأبقتها في الاحتياط، وعلى خفض أجهزة الطرد الـ ٩٠٠٠ العاملة الآن بمقدار بضعة آلاف. لم يتّضح إن كانت إيران وافقت على وقف تشغيل أي من أجهزة الطرد المركزي التي لديها؛ ولم يُظهر المفاوضات الإيرانيون بالتأكيد استعداداً لخفض هذه الأعداد بالمقادير التي طالبت بها الدول الست (١٠٥).

الهوّة الرئيسية الثانية بين موقعي الجانبين معنيّة بعملية تخفيف العقوبات التي ستجنّبها إيران من الاتفاق. تودّ إيران رفع العقوبات الدولية بالكامل وبسرعة، فيما تصرّ الولايات المتحدة والدول الأخرى على جواز تعليق العقوبات أولاً وليس رفعها، وأن يتمّ ذلك على مراحل تناظر تطبيق إيران جانبها من أي صفقة. وبالإضافة إلى ذلك، ستبقى العقوبات الأشدّ «إيلاماً» إلى أن تُكمل إيران تنفيذ الاتفاق. بيد أنه لم يتمّ بعد التوافق على ترتيبات هذه العملية.

وبالمثل، لم يتمّ البتّ بعد في مدّة الاتفاق الشامل ومراحله المتنوعة. ويرجّح وجود خلافات أخرى على قضايا جوهرية. وإذا كان في المقدور حلّها وفي حال تمّ ذلك، سيتعيّن إكمال مفاوضات حول التفاصيل التقنية للتنفيذ.

الواضح أن جميع هذه القضايا بالغ التعقيد. لكنّ الأهم من ذلك أن ما يراه القادة الإيرانيون أعمالاً كافية من جانبهم ليست كذلك في نظر الدول الستّ (١+٥) وأصحاب مصلحة آخرين، وأن ما يمكن للولايات المتّحدة القبول به ليس مناسباً في نظر المرشد الأعلى في إيران وبعض أصحاب المصلحة الذين يسعى لإرضائهم.

يكمن خلف كل ما تقدّم خلافات في التصورات المتصلة بما سيقضيه برنامج نووي معقول سلمي حصراً. تصرّ إيران على الاحتفاظ بقدرات معيّنة يرى الآخرون أنها فائضة عن الحاجة، ولذلك ربّما توحى برغبة في إنتاج أسلحة نووية في المستقبل.

ثانياً: ما هي تفاصيل إطالة المفاوضات مدّة سبعة أشهر؟

لم يرشح الكثير عن التفاصيل. والظاهر أن الفكرة الأساسية هي السعي لاتفاقية على أسس اتفاق يتم التوصل إليه بحلول آذار/مارس، وهو ما يسمح بإكمال الخطط والإجراءات الخاصة بتنفيذه على المستوى التقني بين شهري آذار/مارس وحزيران/يونيو.

وفي ما عدا ذلك، يفرض المنطق وجوب أن تواصل إيران العمل بالشروط المفروضة على أنشطتها النووية، وبخاصّة التخصيب، على وجه ما قامت به منذ سريان مفعول خطة العمل المشتركة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وينبغي للولايات المتّحدة وشركائها مواصلة السماح لإيران استرجاع أموالها المودّعة في حسابات معتمّدة متنوعة بات في مقدورها الاستفادة منها بموجب الاتفاقية المؤقّعة.

بعبارة أخرى، سيبقى الجانبان متمسّكين بخطة العمل المشتركة، وفي ذلك اعتراف بمنافعها المشتركة.

ثالثاً: ردّ الفعل المرجّح من جانب الكونغرس الأمريكي هل تضاف عقوبات جديدة؟

في وسع المرء أن يتكهّن بأن بعض أعضاء الكونغرس، من الديمقراطيين والجمهوريين، سيسعون إلى فرض عقوبات جديدة على إيران. سيجادلون بأنه أتيح الوقت الكافي للتأكد من إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل، وأن إيران غير مستعدة ببساطة لاتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى اتفاق كهذا.

سيقول البعض بأن عقوبات إضافية ستغيّر دوافع إيران بما يكفي لحملها على تقديم تنازلات جديدة، فيما سيقول آخرون إن موقف إيران لن يتغيّر، وبالتالي فإن غاية أي عقوبات جديدة معاقبتها وليس أكثر.

لكن هناك خطر سيحدث عنه أعضاء آخرون في الكونغرس، وهو أنه إذا أضافت الولايات المتحدة منفردة عقوبات جديدة، سترد إيران باستئناف أنشطة نووية مخيفة سبق أن أوقفتها بموجب خطة العمل المشتركة. ربّما تؤذي العقوبات الجديدة إيران، بيد أن استئناف الأنشطة النووية قد يهدّد المجتمع الدولي بالمقابل.

الهاجس الآخر هو أنه إذا أقرّ الكونغرس عقوبات جديدة منفردة قبل استئناف إيران أنشطة نووية استفزازية، ستلوم الدول الأخرى الولايات المتحدة على زيادة الخطر الدولي، وهو ما سيضعف الدعم الدولي للعقوبات ويمكن دولاً مثل روسيا والصين وتركيا والهند وغيرها من استئناف التعاملات التجارية الاستثمارية مع إيران، محمّلة الولايات المتحدة المسؤولية. وإذا ما حصل ذلك، فالهاجس هو أن تتمكن إيران من تخفيف الضغوط التي لا تزال ترزح تحتها ليصبح حال المجتمع الدولي أسوأ مما كان عليه في السنة الماضية.

يستطيع معارضو العقوبات الجديدة تقديم حجة دامغة وهي أنه سيكون من حماقة السماح بظهور الولايات المتحدة في مظهر الجهة المحرّضة على تقويض الوضع الحالي، وأنه سيكون من الحكمة الإحجام عن فرض عقوبات إضافية إلى أن تقوم إيران بالخطوة الاستفزازية الأولى. إذا قامت إيران بهذه الخطوة، سيحتاج الكونغرس إلى ساعات أو أيام ليصوّت بأكثرية ساحقة لمصلحة فرض عقوبات جديدة رداً على ذلك. وإذا التزمت إيران بضبط النفس، ينبغي أن يكون ذلك محلّ ترحيب ولو في أثناء المفاوضات على الأقل.

بعبارة أخرى، وبحسب تعبير زميلي كريم سجادبور، المقاربة الحكيمة من الناحية الاستراتيجية هي الإبقاء على الانضباط الإيراني، وردع إيران من التملّص من خطة العمل المشتركة، وحفزها على اتّخاذ مزيد من الخطوات لطمأنة الآخرين إلى أنها لا تسعى لحيازة أسلحة نووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن أن يجيز الكونغرس عقوبات إضافية يصار إلى تطبيقها إذا انتهكت إيران بنود خطة العمل المشتركة وحال قيامها بذلك، وأن يسمح بتخفيف هامشي إضافي للعقوبات إذا اتّخذت إيران خطوات إضافية لبناء الثقة بأنها لن تسعى إلى حيازة أسلحة نووية.

رابعاً: كيف سيرد المتشدّدون في إيران، وهل يكون لذلك ارتدادات على المفاوضات؟

يجد الإيرانيون صعوبة بالغة في التكهّن بسياساتهم، لذلك أتوخّى الحذر الشديد في الإدلاء بتكهّنات. لكن يمكن القول إن هناك عناصر في إيران منتفعة ومرحّبة بعباء الولايات المتحدة وبعزلة اقتصادية نسبية.

يخشى هؤلاء خسارة النفوذ والمزية الاقتصادية بسبب انفتاح أكبر. وهم يتوجسون من إمكان أن تحظى مفاوضات ناجحة بشعبية كبيرة للغاية في إيران تعود بمنفعة سياسية على الرئيس روحاني وفريقه. لذلك ربما سيكون ترحيبهم بانتهاء المفاوضات أكبر من ترحيبهم بنجاحها. بهذا المعنى، ربما يرى الرئيس روحاني وفريقه في استمرار العملية أقل النتائج سوءاً في الوقت الحالي.

إذا كان ذلك صحيحاً، من شأن إقدام الكونغرس الأمريكي على إضافة عقوبات جديدة على الفور زيادة الفرص التي ستسمح لمعارضى الانفراج الدبلوماسي والرئيس روحاني باتخاذ خطوات استفزازية لإفشال المساعي الدبلوماسية. وسيكون إغراء ذلك قوياً إذا حسب أولئك الأشخاص أن العقوبات الأمريكية ستدفع الدول الأخرى على الانسحاب من ائتلاف العقوبات الذي بُني في السنين الست الماضية.

خامساً: فرص التوصل إلى اتفاق بحلول الأجل التالي

يستحيل التكهن بأي قدر من الثقة بهذه الفرص. ذلك أنه يصعب تصوّر التطوّرات الجديدة التي ستحمل الولايات المتحدة وشركاءها على تغيير عروضها المقدّمة لإيران. ويصعب على الخصوص تخيل التغيّرات السياسية وغيرها في وضع المنطقة والتي ستدفع إلى تخفيف الشروط.

يظهر أن المتغيّر الذي يخضع لقدر من التغيير كامن في إيران، وذلك يعتمد على كيفية تطوّر التوجّهات السياسية والاقتصادية العريضة في الشهور القليلة القادمة. وفي ظلّ غياب تغيّرات داخلية تجعل المرشد الأعلى علي خامنئي يخلص إلى أن النظام الثوري الذي يساند مواقفه سيكون مهدداً إذا لم يتمّ التوصل إلى اتفاق، يصعب تحديد ما سيجمله على تعديل المواقف التي اتخذها مفاوضوه إلى الآن.

سادساً: المخاطر المترتبة على عدم إبرام اتفاق آخر الأمر

الإجابة عن هذا السؤال تعتمد بدرجة كبيرة على طريقة تصوّر المرء لمنافع الوضع الراهن الذي أوجدته خطة العمل المشتركة وتكاليفه، وعلى ما إذا كان الجانبان مستعدين للاستمرار في هذه التسوية المؤقتة وإن أخفقت جولة المفاوضات التالية في التوصل إلى اتفاقية أكثر طموحاً.

سيجد الذين يرون الوضع الحالي أفضل من الوضع الذي كان سائداً، وأفضل من الوضع الذي سينشأ إذا انتهكت إيران الاتفاق مثلاً أو إذا تعرّضت لهجوم عسكري، أنه يمكن تحمّل الاستمرار في إدارة عدم الحسم. لكنّ الأشخاص الذين يرون الوضع الراهن الحالي أسوأ من البدائل الأخرى عدا التوصل إلى اتفاق شامل وفقاً لشروط الدول الأطراف الست (١+٥) سيميلون إلى المخاطرة بعمل جذري.

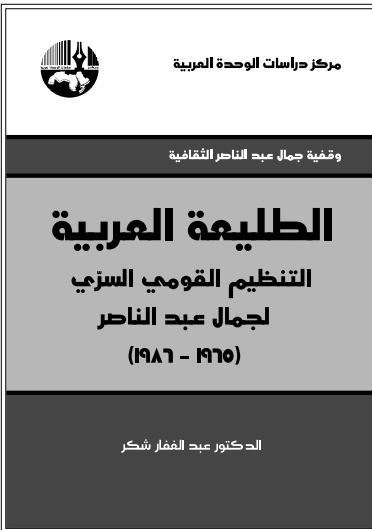
عندما أنظر إلى تاريخ العلاقات الأمريكية - الإيرانية منذ سنة ١٩٧٩، وإلى مسار ديناميات المفاوضات النووية من سنة ٢٠٠٥ إلى الآن، أرى أن الوضع الحالي، وإن لم يصل إلى حل، يمثل تحسناً. يمكن أن تكون الأمور أفضل من ذلك كثيراً، كما يمكن أن تكون أسوأ أيضاً. لذلك، من الحكمة التزام الهدوء واعتماد رؤية استراتيجية ومواصلة دبلوماسية الصبر إلا إذا تصرّفت إيران على نحو استفزازي يسوّغ سياسة أكثر عدوانية، وحين تقوم بذلك فعلاً □

صدر حديثاً

الطلیعة العربیة

التنظيم القومي السري لجمال عبد الناصر (١٩٦٥ - ١٩٨٦)

د. عبد الغفار شكر



يتضمن هذا الكتاب دراسة توثيقية تحليلية عن تنظيم «الطلیعة العربیة»، وهو تنظيم قومي عربي سري، أنشأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ لتحريك جماهير الشعب العربي، من أجل التصدي للتحديات الداخلية والخارجية المناوئة للثورة العربية، ولحقوق الأمة العربية ومصالحها في التحرر والتقدم والوحدة.

الكتاب يسلط، من خلال الوقائع والوثائق، ضوءاً كاشفاً على هذا التنظيم ودوره الذي يعكس مرحلة من حياة الوطن العربي مثقلة بالتحديات التي ما زالت متصاعدة منذ القرن الماضي.

٦٠٨ صفحات

الثنى: ٢٠ دولاراً

أو ما يعادلها